المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

في مؤتمر حول
قانون الضمان الحماية والاجتماعية حق للجميع

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

فندق الكومودور -الحمراء

26 ايار 2010

أصحاب المعالي

أصحاب السعادة

أيها المؤتمرون

إننا نقدر مبادرتكم لعقد هذا المؤتمر الذي يأتيمع تقدم مسيرة النهوض بخطى ثابتة بقيادة فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الذي يسعى بكل جهد وبكل ثقةإلىإرساء ركائز التعافي الشامل.

ويعكس هذالمؤتمر ثلاثة أبعاد أساسية:

الأولى: عزم لبنان على مواجهة المشاكل الماثلة وانطلاقته لوضح الحلول لها.

الثانية: اهتمام المؤسسات الدولية ودول العالم بلبنان وتدافع المساعي لمساعدته ودعمه.

الثالثة: عودة لبنان الى دوره في ريادة التفاعل العلمي والثقافي سبيلا" لتفعيل الحوار الحضاري واللقاء الإنساني مع انطلاقة القرن الحادي والعشرين.

السيدات والسادة،

من ركائز البناء الحيوية تفعيل الحوار الاقتصادي والاجتماعي لاسيما بين الدولة والمجتمع ، كما بين كل طاقات المجتمع من هيئات وقوى انتاج واتحادات وجمعيات وسواها.

فبعد ان اخذ بلدنا ينهض ساعيا" الى التخلص من اثار المحن التي أنهكته في العقود الثلاثةالاخيرة،

وبعد ان اخذ بلدنا يتطلع الى مواكبة التطوراتالإقليمية والدولية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

فقد بات لزاما" علينا ان نعمل بكفاءة عالية على بلورة السبل الفضلى لزيادة قدراتنا التنافسية ، وايلاء العناية بمجالات التقنيات في حقل الخدمات والمعلوماتية والاتصالات واقتصاد المعرفة,

في هذا الاتجاه من الضروري اعتماد الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية وتقوية البنيالإنتاجية بتشجيع الدمج والتقارب بين المؤسسات المنتجة، او بإنعاش المؤسسات الصغرى والوسطى واعتمادسواه من الإجراءاتلتثبيت الاستقرار والمحافظة على ثقة المستثمرين ببلدنا على نحو ما نبه إليه دولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في الدورة 18 المنتدى الاقتصادي العربي مؤكدا" الحرص على التوفيق بين تلبية حاجات المواطنين التنموية والاجتماعية من ناحية ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي من ناحية ثانية .

وهنا يكمن اسهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال دوره كمنبر حوار طبقا" لما حدده قانونتأسيسه الذي رسم له مهمتين:

الاولى: تامين مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالراي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعي للدولة.

الثانية:تنميةالحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

والكل مقتنع اليوم بإعادة تفعيل هذا المجلس. ونحن نشكر مجلس الوزراء على إعلانه البدءبالإعداد لتشكيلهيئة المجلس الجديدة لينطلق في أداء مهامه ، وننوه بمواقف السادة الوزراء لا سيما معالي الصديق الشيخ بطرس حرب وبكل ما يقوم به في إطار وزارة العمل وفي الحقل الاجتماعي شاكرين له دعمه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهنا لا يسعني الا ان أعود معكم للتذكير بدعم دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري للمجلس الذي بادر مشكورا" منذ تأسيسه الى فتح أبواب التعاون بين المجلس النيابي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

أيها المؤتمرون،

لقدأكدنا مرارا" ضرورة معالجة الاوضاع الاجتماعية ووقف نزف الهجرة والبطالة والى صياغة عقد اجتماعي عصري يضمن الاستقرار والطمأنينة للجميع.

ويرتكز هذا العقد الاجتماعي الحديث على مبداء التكافل

التكافل بين ثلاثة أركان : الدولة ، أصحاب العمل وباقي فئات المجتمع.

أي انطلاقا" من مبدء التكافل يقتضي ترسيخ قاعدة من الضمانات الاجتماعية للمواطنين جميعا" بحيث تشكل هذه القاعدة "رافعة" اساسية في عملية انتاج الدولة والمجتمع ، وفي توطيد الاستقراروالأمان.

وهذا التوجه ينسجم مع التزام العالم كله لتحقيقأهدافالألفية الثالثة مع حلول العام 2015

والعقد الاجتماعي المنشود هو عقد ثقة مبني على " تفاهمات" بين الجميع ويضمن الفرص المتساوية في العمل والصحة والتعليم وضمان الشيخوخة، واحتضان الشباب والكفاءات الطالعة، وهو امر حيوي لتفعيل المبادرة الحرة وتطويرها الى مبادرة مؤسساتية .

وفي هذا المضمار سبق ان قمنا بدراسات قيمة ومنها بيان الرأي في مشروع تعديل بعض مواد قانون الضمان الاجتماعي الذي رفعناه الى مجلس الوزراء ودعونا فيه الى استكمال المشروع المحال لجهة نظام التقاعد والحماية الاجتماعية .

نحن مع الضمان الاجتماعي ، لكن نحن مع تحديث تنظيمه الإداري، وتطوير قانونه على قاعدة إرساء مفهوم تضامني يهدف في وقت واحد الى :

1. تفعيل الحركة الاقتصادية
2. توطيد العدالة الاجتماعية
3. تامين التنمية المستدامة

بكلمة نحن مع الضمان الاجتماعي الذي يصون كرامة المنتسبين اليه، ويرسخ ثقتهم به وبالسياسة الاجتماعية في بلدنا،

ونحن مع النظام التقاعدي ، وضد استعمال أمواله لغير إغراضه ،

ونحن مع مكننة الإدارة، وتحديث الاداء ،

اننا واثقون انه بالحوار وبالدراسات العلمية والعملية ، بامكاننا ان نساهم مع الدولة برسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية. فيصبح مشروع الدولة مشروع الوطن كله.

ويأتي مؤتمركم هنا ليؤكد هذا التوجه

اشكر مؤسسة فريدرييش ايبرت على تنظيم هذا المؤتمر كما اشكرالأمين العام للاتحاد العربي للصحة،ورئيس وأعضاء قيادة الاتحاد الصحي في لبنان، علىما يبذلونه من جهود في المجال الاجتماعي بخطى حثيثة وبانفتاح على الجميع.

أشكركم على دعوتي للمشاركة في هذا المؤتمر الواعد ،وانأ علىثقة بأنكم ستنتهون إلى نتائج وربما توصيات مميزة واني أمل منك أن تضعوها بين أيدي جميع المعنيين وذلك تعميما" للفائدة .